

"مهجة القدس": عام 2019 الأصعب على الحركة الأسيرة



25 ديسمبر 2019 - 01:39

أكدت مؤسسة مهجة القدس للشهداء والأسرى والجرحى، أن معاناة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي تضاعفت خلال العام 2019، بسبب حجم الانتهاكات والهجمة الشرسة على داخل السجون.

وأوضحت المؤسسة في تقرير لها، أن 2019 يعتبر الأصعب على الحركة الأسيرة داخل السجون، مشيرة أن أكثر من خمسة آلاف أسير موزعين بين السجون والمعتقلات ومراكز التوقيف يعيشون ظروفًا اعتقالية ومعيشية وحياتية صعبة وسيئة للغاية.

وأضافت "بداية العام شهد تشكيل وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد أردان لجنة توصي بالتضييق على الأسرى في السجون (لجنة أردان)، حيث قامت مصلحة السجون بتركيب أجهزة التشويش المسرطنة في سجنى النقب ورامون، والتضييق على الأسرى في كافة السجون".

وأوضحت أن الهجمة الإسرائيلية طالت أيضاً الأسيرات داخل السجون من خلال تركيب كاميرات المراقبة داخل ساحات السجن، مما يحرمهن من ممارسة حياتهن بخصوصية ويقائهن على مدار الساعة بالحجاب والتضييق عليهن من خلال التنقل بالبوسطة من سجن إلى آخر وهن مقيدات الأرجل والأيدي بسلاسل حديدية.

وأشارت بأن الهجمة تضاعفت كذلك على الأسرى الأطفال، وأن حوالي 220 طفلاً يتواجدون داخل الأسر يعمل الاحتلال على طمس أحلامهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم، ويتم معاملتهم معاملة سيئة خاصة الأطفال المقدسيين، وذلك من خلال سلخهم عن هويتهم المقدسية ومحاولة للسيطرة على عقولهم في هذه المرحلة الحساسة.

ولفتت مهجة القدس، بأن هذا العام شهد زيادة كبيرة في حالات الاعتقال الإداري، حيث يعتبر هذا الاعتقال التعسفي سيقاً مسلطاً على رقاب الأسرى الفلسطينيين ولا يستثني منه أحداً، كما ازدادت سياسة الإهمال الطبي.

وأوضحت، أن إدارة مصلحة السجون تعتمد سياسة القتل البطيء من خلال عدم إعطاء الدواء المناسب وعدم التشخيص الصحيح وعدم إجراء الفحوصات اللازمة وكذلك عدم توفير البيئة الصحية للأسرى المرضى.

وأشارت بأن حوالي 700 حالة مرضية داخل السجون بينها 27 حالة مصابة بالسرطان، فهذه الفئة من الأسرى بحاجة إلى العناية الصحية.

وذكرت أن حوالي 15 أسيراً مريضاً فيما يسمى بـ"سجن الرملة" يعيشون تحت ظروف اعتقالية وصحية صعبة وسيئة.

وأوضحت في تقريرها أن أكثر من 250 جنائناً لأسرى شهداء يحتجزهم الاحتلال في مقابر الأرقام.

واعتبرت مهجة القدس أن هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى مخالفة لجميع القوانين والمواثيق والأعراف الدولية التي كفلتها لهم، محملة منظمات حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة المسؤولية عن هذه الانتهاكات بحق الأسرى.